يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة الاية فيها ابحاث قد استوعبنا ما في حاشية البحر بطوله مفرقة في الوضوء والتيمم وقد كررها زبده ذكرها على الاختصار البحث الاول في تقييد ان الوضوء والغسل والتيمم مقدمة للصلوة من دون نظر الى تقدم فعل الصلوة واتحاده كقولك اذا دخلت على الامير فالبس الثياب من يعلم منه قطعا ان المراد ان لبس الثياب وان لا يكون على خلافه سواء كانت لبسته قبل اماره الامير ام بعدها ولو لم تخلع ثيابك ابدا لكان ذلك وسوا لزمك الاتوا عليه ام لا فقد كان المراد ان اردتم ثم انتقله الى ذكرها الكشاف كالها شغول للتمييز بلا فايده والاشمه حاجة البحث الثاني مل يدخل المرافق والكعبان فالى كاذكره صاحب الكشاف للانتهاء وجد لول الانتهاء لا تعرض للابتداء في شيء آخر اذا كانت للانتهاء والابتداء او لم يجئ دليل خارجي هنا لان حدث انه صلعم اوار الى على سبيل ان الاية لا اجمال فيها او ثبت بدا وسنة صلعم على ذكر لكان فيه حجة كما قد بسطناه في حاشية البحر مواضع مثل ترتب الوضوء والجهر والاسرار في القراءة ونحو ذلك لكن لم يرد والتيمم والمدارد ولا بد فيها مستقى على الاصل وهو ظاهر الكتاب اغنى الاستغنا بالانتهاء وندب غسل المرافق والكعبين من السنة والذي زعم من النحاة ان الى التي بمعنى مع ليس بصحيح انما تصيده من مثل الآية واستدل عليه وقد اكثروا من هذا الشر فخلطوا الرواية بالدراية فلا طائل تحت القواعد التي ذكروها كلها رواية وانما تطلب في الرواة لانه لا طريق الى اللغة سواها وهم في الدراية كغيرهم والمناسبات التي اكثر منها العقل الرضي ان كانت لواقع فنعم وان كانت للاثبات فلا اصلا ما لم يجمع شروط القياس كما بيناه في ارشاد الطالب وغيره البحث الثالث الاية بعيد تمام مسح الرأس لان الفعل اذا وقع على المعول كان ظاهره العموم وقد روى مسحت راسي كله ومسحت راسه بعضه الاول ماكيد وهو مع راسي الاول بدو الثاني بدل وهو مع مسحت مستقل فيكون مجازا من اراده البعض بلفظ الكل وقد

وقد صرح ابن حني بما ذكرناه اعني ان اراده بعض ما وقع عليه الفعل مجاز واكثر الامثلة بصره لقوله ان المجاز اكثر من الحقيقة نعد مصاديقه زيدا ورايت زيدا من هذا القبيل اذ لا حجة العرب والروية وان كان في مثل هذه الامثلة خلاف واما ابو حنيفة فهو حده اما لانه كما مر تمسك بالكثير والمتروك به مال وسح مالا يكاد يوجد بالبا ونفسه وقد قال تعالى في التيمم فامسحوا بوجوهكم وايديكم فيتمسك منا ما يسلك منا ولا فارق واما انها للالصاق وهو لا يعم البعض ولا يعين الكل فهو منزله قولك الصقت بكل راسه وبعض راسه ومعنا ما معنى راسه كله وراسه بعضه كما مر وجعله الكشاف مطلقا مما لا خذ الشافعي بالمسح وهيهات يمكنا يزعمون وليس هذا شان المطلق بل شانه ان الاحد ما لا على او ما لا كثر سيان وتعين الاقل بحكم اذ لا يلزم من سقوط ما زاد وفيه وقع النزاع وكذا قوله واخذ مالك بالاحتياط لم يزم على هذه العلة الا يكون التعميم واجبا عند مالك وهو واجب عنده ولم يستند الى الاحتياط وكذا قوله واخذ ابو حنيفة ببيان رسول الله صلعم في هذه الجاره ثم ارتياح ونسبه روح الى الالف والمالوف وقد يفهم ان الاية مجملة عنده للاحتياج الى هذا البيان وهو ينافي ما يفهم من اول الكلام انه بطلق على بعض ويعتذر له بانه لم يرد بيان المجمل بل تعين المراد بالمطلق اذ شانه ان يراد به الكل والبعض جميعا فالم يعين المراد صدق فيهما وان تعين ثم للاحتجاج بالاحتياط حنيفة مما ذكر لان الاية عنده مجملة فعلم صلعم عندنا بل استعمال المطلق على المقيد على ما مر فلا ينفي وجوب الكل هذا الوسع له الاطلاق واما اذا كان ظاهرا في الكل فعله صلعم تفسيره فعل لم يتبع الامره واجبه والروايات الثلاثة انه كلما على العمامة وهو مذكور في رواية انس منه الى اخرها ابو حنيفة لم يتمسك بالكل ثم قد واظب صلعم على تكميل مع الاحتياج كان ما لم يفعله كثيرا نه كان يمسح راسه وليس لذكر بل ما فظ على الاستحباب كما سناه في حاشية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)